الدرس الرابع النظام الجرماني اللاتيني

Le Système juridique romano-germanique

نتناول في هذه الدراسة المعطيات التاريخية التي ساهمت في ظهور هذه العائلة.

إن القانون الروماني يعتبر نموذجا واضحا لنشأة القوانين وتطورها ويعتبر من بين أبرز الأنظمة القانونية العالمية السائدة في العصر الحالي. ولا يمكن معرفة أسباب هذا التأثير إلا من خلال التطرق إلى المعطيات التاريخية المنشئة للعائلة الجرمانية اللاتينية ثم لمصادر وتقسيمات القانون في النظام اللاتيني الجرماني.

1- المعطيات التاريخية المنشئة للعائلة الجرمانية اللاتينية.

ظهر النظام الجرماني اللاتيني في معظم دول أوروبا خلال القرن الثاني عشر ميلادي، ويجمع النظام القانوني اللاتيني والنظام القانوني الجرماني نقاط مشتركة، ترتبط أساسا بمختلف المراحل التي عرفها تكوين القانون الروماني.

وعليه نتناول أولا الخلفيات التاريخية لنشأة النظام اللاتيني الجرماني، ثم لمراحل تكوين القانون الروماني.

أ- الخلفيات التاريخية لنشأة النظام اللاتيني الجرماني.

نشأ النظام الجرماني اللاتيني أو ما يسمى كذلك بالعائلة الجرمانية الرومانية في دول أوروبا وتحديدا في القرن الثاني عشر (XII)، وتكوّن داخل الجامعات الأوروبية حيث تم استخلاص منهج موحد مستمد من مدونة جوستينيان

.(جوستينيان هو إمبراطور روماني تولى الحكم في الإمبراطورية الشرقية من عام 527 حتى عام 565. واستطاع خلال فترة حكمه أن ينجز عملا تشريعيا ضخما يتمثل في جمع القانون الساري بشطريه الدساتير الإمبراطورية والقانون القديم بغرض

تيسير الرجوع إلى القواعد الرومانية، وكذا تخليد القانون الروماني باعتباره تراثا عالميا)، ومن الأعراف الجرمانية التي سادت بعد غزو قبائل البربر الجرمانية واستيلائها على أراضي الإمبراطورية الرومانية في أوروبا.

لذلك يطلق على هذه المدرسة اسم العائلة الرومانية الجرمانية، أو القانون المدني "Civil law"والقانون الروماني المدني.

ولقد تجسدت المبادئ القانونية للعائلة الجرمانية اللاتينية في كل من التقنين المدني الفرنسي والتقنين المدني الألماني باعتبارهما يستندان على مصادر واحدة وهي القانون الروماني والأعراف المحلية والقانون الكنسي، هذه الأنظمة التي كانت سائدة في العديد من الدول الأوروبية مما يفسر ظهورهما باسم العائلة الجرمانية اللاتينية.

فأهم العوامل المشتركة المكونة لهذه العائلة هو تأثيرها بالقانون الروماني. فقد اعتبر البعض أن القانون الروماني يعتبر الأساس المثالي لدراسة الثقافة القانونية وتطويرها، لاسيما بعد اهتمام الجامعات الأوروبية بهذا القانون، كونه مكتوب باللغة اللاتينية إضافة إلى تماشيه مع المنطق وسهولة استنباط الحلول العملية منه. وكان ينظر إليه رجال القانون نظرة إكبار وتقدير ويعتبره بعض فقهاء فرنسا بأنه العقل المكتوب.

ولو أن هذا الموقف عرف بعض الانتقادات، فالمدرسة اللاتينية تقف مع جمود النص متأثرة بالقاعدة الفرنسية "لا اجتهاد مع النص" عكس القانون الانجلوساكسوني الذي يتميز بالمرونة والواقعية.

ورغم ذلك واصلت الجامعات الأوروبية دراسة القانون الروماني بطريقة القياس والمنطق وحذف ما لا يتماشى مع طبائع وعادات وتقاليد شعوب المنطقة،

وذلك من خلال عدة مدارس، أغلبها كانت بداية من القرن الثالث عشر (XIII) إلى غاية بداية القرن التاسع عشر (XIX).وأهم هذه المدارس:

1) مدرسة المحشيين: سميت بهذا الاسم لأنها كانت تعتمد على تفسير النصوص وشرحها بإضافة حواشي تكتب في الهوامش، أو فيما بين السطور. ويطلق عليها كذلك مدرسة الشرح على المتون.

ولقد أنشئت خلال القرن الثالث عشر ميلادي، وكان هدفها الأساسي شرح وتفسير القانون الروماني ومقارنته بقوانين وأعراف المدن الإيطالية مع استخلاص قواعد يمكن تطبيقها على الواقع العملي.

2) مدرسة المحشيين اللاحقين: ظهرت هذه المدرسة في أوائل القرن الرابع عشر ميلادي، تزعم هذه المدرسة الفقيه برتول (1317-1347م) لقد اتبعت هذه المدرسة نهجا جديدا في تدريس القانون الروماني فتحولت عن الشروح على المتن إلى التعليمات النظرية واستخلاص المبادئ العامة وتطبيقها على الحالات الجزئية، وينتج عنها حلول لمسائل لم تكن معروفة في القانون الروماني.

3) مدرسة الإنسانيين: أشهر فقهاء هذه المدرسة الفقهية الفرنسي "كوجاس" (Cujas) (1522-1590م) ومعاصره الفقيه ""دونو" (Doneau) ثم الفقيه الكبير Potier في القرن الثامن عشر، هذا الأخير الذي قام بنقل مبادئ القانون الروماني إلى المجموعة المدنية الفرنسية التي أصدرها نابليون في أوائل القرن التاسع عشر.

وكان من أهداف هذه المدرسة دراسة القانون الروماني وقياسه بفكرة القانون الطبيعي التي تدعو إلى تحكيم العقل في استنباط القوانين فمفهوم القانون هو مفهوم طبيعي وذلك حسب المفهوم السائد لدى مدرسة القانون الطبيعي.

4) مدرسة القانون الطبيعي: ظهرت في القرن 17م بزعامة مجموعة من الفقهاء أمثال: دوما Domatوجورسيوس هوجو Hugo Gortius بهولندا وبيفوندورف بألمانيا.ويتعلق القانون الطبيعي بمبادئ العقل القويم، المتميز بالثبات والديمومة لا يمكن لأي جهة أن تغيرها.

أما القانون المدني فهو الذي يصدر عن السلطة المدنية التي تحكم الدولة. وهناك القانون الإنساني الذي يعتبر أمثل من القانون المدني. وبهذه النظرة عمد فقهاء هذه المدرسة على تكوين قواعد القانون الدولي العام الذي يستند على مبادئ حقوق الإنسان.

5) المدرسة التاريخية: أسس هذه المدرسة العالم الألماني سافينيSavigny (1779-1861) (سافيني قام بنشر مؤلف ضخم بعنوان تاريخ القانون الروماني في القرون الوسطى، شرح فيه ميزات التقنين الجرماني، أكد فيه بأن الطريق الوحيد إلى فهم القانون وإصلاحه، يمر حتميا بدراسة جذوره التاريخية واستخراج العبر منها) وتقوم هذه المدرسة على أساس أن القانون كائن حي يتطور بتطور التاريخ. فمصدره حاجة الناس إليه لتعبير عن آمالهم ومشيئتهم، وبالتالي فهم لا يعترفون بشيء اسمه القانون المقارن، لأن القانون أو الدراسة المقارنة تؤدي إلى استنباط من قوانين الشعوب الأخرى. هذا الموقف تأثر به كذلك الفرنسيون الذين كانوا يرون بأن تاريخ ثورتهم هو كاف لوضع تقنين يعبر عن مبادئ القانون الطبيعي.

ولقد واجهت هذه المدرسة انتقادات كبيرة لاسيما من الفقيه الألماني اهرينغ الذي اعتبر أن الاستنباط من القوانين الأجنبية أمر ضروري تفرضه متطلبات التعاون الدولي.